

مسار أوروبي شاق لتجاوز الانقسامات بشأن الهجرة

المفوضية الأوروبية تريد إلغاء نظام دبلن المثير للجدل



بعد خمس سنوات من موجة هجرة غير مسبوقه شهدتها أوروبا سنة 2015، لا يزال الاتحاد الأوروبي غارقا في انقساماته السياسية بشأن ضبط استراتيجية أوروبية موحدة بشأن استقبال اللاجئين، ففي وقت تطالب فيه إيطاليا واليونان البوابتان الرئيسيتان للهجرة بتعديل نظام دبلن المثير للجدل الذي يتقاسم كاهلهما، تتوجس دول فيسغراد (بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا) المحصنة نسبيا من تدفق المهاجرين من انعكاسات مثل هذه الخطوة على التوازنات الأمنية والاجتماعية.

بروكسل - أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين الأربعاء أن المفوضية تريد "إلغاء" ما يسمى بنظام دبلن الذي يحمل أول بلد يدخله المهاجر مسؤولية طلبه للجوء، في خطوة يسبقها تحفظ دول فيسغراد (بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا) ما يضع تبنى الاتحاد الأوروبي للمقترح بعيد المنال. ويستوجب التصديق على المقترح موافقة جميع الدول الأعضاء الـ 27 وهو ما لم يتوفر حتى الآن، فيما يستبعد دبلوماسيون في الوقت الراهن على الأقل، المجر وبولندا تعارض بشدة هذه الخطوة، "منصفة" للهجرة تكون لجميع الدول الأعضاء.

على طالبي اللجوء تقديم طلباتهم في الدولة التي يصلون إليها أولا في الاتحاد الأوروبي وهو نظام يضع اليونان وإيطاليا وإسبانيا ومالطا تحت ضغط كبير. وتطالب إيطاليا واليونان بتوزيع اللي للمهاجرين بحرا حتى إيجاد صيغ بديلة، فيما ترفض دول فيسغراد هذا المقترح التي تقول إنه غير منصف. وتقتصر المفوضية الأوروبية أن يتم توزيع طالبي اللجوء بشكل إلى على دول الاتحاد الأوروبي، لكن دولا مثل المجر وبولندا تعارض بشدة هذه الخطوة، مدعومة من النمسا، فيما تطالب إيطاليا على العكس بنظام توزيع دائم.

ويراد آلية التوزيع الآلي التي طالبت بها بإلحاح إيطاليا منتهمة شركاءها بعدم دعمها في مواجهة تدفق المهاجرين، أن تكون مؤقتة في انتظار إعادة التفاوض على اتفاق دبلن الذي يوكل التعاطي مع طلبات اللجوء إلى البلد الذي يصل إليه المهاجر. واعتبرت هذه القاعدة (نظام دبلن) ظالمة لأنها تضع، لأسباب جغرافية محضة، عبء الاستقبال على إيطاليا واليونان وإسبانيا ومالطا والبوابات الرئيسية لدخول المهاجرين إلى أوروبا. وتريد المفوضية الأوروبية تعديل نظام اللجوء الذي يعاني من ضغوط كبيرة بسبب تدفق المهاجرين، في خطوة تتطلب دعما من غالبية الدول الأعضاء بالاتحاد وكذلك غالبية أعضاء البرلمان الأوروبي.

إلا أن مجموعة فيسغراد ترفض مقترحات المفوضية الأوروبية، بينما ترى روما وأثينا اللتين تطالبان على غرار البرلمان الأوروبي بتقاسم أعباء الاستقبال بشكل دائم وليس في فترات الأزمات، أن هذا الإجراء جيد لكنه غير كاف. ويرى مدير المكتب الفرنسي للهجرة والاندماج بدييه ليشي أن هذه الخطوة لا تحل كل الفترات وأنه "لا يمكن أن تكون هناك سياسة أوروبية مشتركة من دون معايير مشتركة لقبول طلبات اللجوء". وتدافع ألمانيا، التي تترأس الاتحاد الأوروبي، عن موقف قريب من المفوضية الأوروبية وهي أن تظل مسؤولية طلب

مأساة يعمقها تضارب السياسات

الذين يقع إنقاذهم في عرض البحر إلى مواقع في شمال أفريقيا، حيث سيتم النخر في طلباتهم الخاصة باللجوء، لكن هذا الخيار سرعان ما تضاعف مع رفض دول شمال أفريقيا استقبال طالبي اللجوء رغم حزمة الحوافز المالية الهامة التي اقترحتها بروكسل على الدول المستضيفة.

الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير المنظمة وذلك عبر حماية اللاجئين بالقرب من دولة المنشأ بقدر الإمكان. وفي وقت سابق كشفت مفوضية الهجرة في الاتحاد الأوروبي أنها عكفت على استكشاف خيارات بشأن "برنامج إنزال" سيتم بموجبه نقل المهاجرين

على نطاق واسع تراجعاً نمساويا عن الموقف المتشدد حيال خطط تنظيم الهجرة واللجوء، لكنه يظل غير كاف للتوافق حول خطة أوروبية مشتركة تستوجب موافقة جميع الأعضاء الـ 27. وتدعم النمسا نظام لجوء أوروبي "عادل ومقاوم للأزمات"، ما يتطلب تضامنا ملزما ومرنا أيضا في تامين

اللجوء أساسا لدى بلد الوصول عدا في فترات الأزمات وعندها لا بد من القيام بإعادة إيواء قسري في إطار إجراءات التضامن. وفي يونيو الماضي، أعربت النمسا عن دعمها للخطة الألمانية بشأن إجراء مراجعة أولية لطلبات اللجوء عند الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، ما اعتبر

اليونان تكافح لنقل مهاجرين إلى مخيم مؤقت بعد حريق موريا

ويظنون أن الأحوال المعيشية في المخيم المؤقت لن تكون أفضل مما كانت عليه في موريا والتي وصفها منظمات الإغاثة بالمروعة. ويجري فحص الوافدين إلى المنشأة الجديدة، وحتى الآن تبيّن إصابة 35 منهم بفايروس كوفيد - 19. ويخشى السكان من تفش وباء شريك لفايروس كورونا في ظل بقاء الآلاف في العراء دون الخضوع للفحص. واعتقلت قوات الأمن في الجزيرة الأربعة، ستة مهاجرين من الشباب، جميعهم أفغان، للاشتباه في أنهم من أشعلوا الحريق عمدا. ويشكل دمار المخيم تحديا للمسؤولين

عزل عام في المخيم إثر اكتشاف حالات إصابة بكوفيد - 19. وحتى الآن تم نقل 1200 مهاجر فحسب إلى منشأة مؤقتة في كارا تيبسي على مقربة من ميناء ميتيليني والتي كانت مجهزة لإيواء ما لا يقل عن خمسة آلاف مهاجر. وقال مسؤول في الشرطة طلب عدم ذكر هويته "ما زالوا يمانعون.. والمفاوضات جارية". وصرح مسؤولون بأن السلطات وزعت منشورات وأرسلت رسائل نصية إلى المهاجرين في محاولة لإقناعهم بالانتقال إلى الخيام الجديدة. وقال أحداهم إن المهاجرين ياملون في أن يسمح لهم بمغادرة الجزيرة،

ليسيوس (أثينا) - تواصل السلطات اليونانية محاولاتها لنقل آلاف المهاجرين الذين يعيشون في أوضاع صعبة إلى مخيم مؤقت بعد أسبوع من الحريق الذي أتى على مخيم موريا المكثف وسط تنامي مخاوف من تفشي فايروس كورونا في جزيرة ليسبوس. وظل ما يربو على 12 ألف مهاجر، معظمهم من أفغانستان وأفريقيا وسوريا دون ساوى أو رعاية صحية أو طعام وماء بعدما دمر الحريق مخيم موريا، أكبر مخيمات اللاجئين الوافدين عبر البحر إلى جزر اليونان. ولم يسفر الحريق عن وفيات أو إصابات وقد اندلع بعد فرض إجراءات

جرائم الحرب لا تزال تلاحق صرب البوسنة

سراييفو - قال مكتب المدعي العام في البوسنة الأربعاء إن الشرطة ألق القبض على تسعة من الصرب يشتبه في ضلوعهم في جرائم قتل واضطهاد عشرات البوسنيين المسلمين في قرية بشرق البلاد في بدايات حرب البوسنة في التسعينات. وألقى القبض على المشتبه بهم في بلدة سوكولانس بعد مرور نحو 28 عاما على إعدامهم 44 رجلا بوسنيا من قرية نوفوسوسي القريبة عام 1992، وطردهم النساء والأطفال إلى سراييفو.

خلال حرب البوسنة، التي وضعت أوزارها بموجب اتفاق دايتون للسلام، قُتل أكثر من 100 ألف وأُخرج نحو مليونين من بيوتهم

ومجززة سربيرينيتسا هي الفصل الوحيد في النزاع البوسني الذي اعتبره القضاء الدولي إبادة. لكن القادة السياسيين لصرب البوسنة يقللون من خطورته. ويرفض العضو الصربي في الرئاسة الجماعة للبوسنة ميلوراد دوديك صفة "الإبادة" ويتحدث عن "أسطورة". وشنت قوات صرب البوسنة، مدعومة من جيش يوغوسلافيا السابقة، هجمات عسكرية في عام 1992 على أراضي البوسنة التي قررو إقامة دويلة صربية عليها فقتلوا واضطهدوا غير الصرب في حملة تطهير عرقي.

ومكلمنبرج فوربومرن، وشليسفيج هولشتاين وتورينجن، كانت هناك حالة واحدة من حالات التطرف المشتبه بها. وفي بريمن وسارلاند، لم يتم الإبلاغ عن أي حالات انت إلى إجراءات تاديبية في النصف الأول من العام. ولم تقدم برلين وساكسونيا السفلى وشمال الراين - ويستفاليا وراينلاند بالاتينات أي أرقام. وتبذل برلين جهودا حثيثة على مستوى المنظومة القانونية لتعقب المتطرفين داخل أجهزتها العسكرية أيضا. وتنص القواعد العسكرية في ألمانيا على أن الجنود الذين خدموا لأكثر من أربع سنوات لا يمكن طردهم إلا بعد الإدانة بارتكاب جرائم أو حسب إجراءات تاديبية يشرف عليها القضاء الألماني.

وأقرت الحكومة الألمانية في 31 أغسطس 2016 تعديلا على قانون التجنيد للتصدي لمحاولات عناصر متطرفة لاستغلال الجيش في التدريب على استخدام السلاح، حيث يسمح التعديل التحري عن أي مقدم للالتحاق بالجيش. ووافقت الحكومة الألمانية في 3 يونيو 2020 على مشروع قانون يسرع عملية إقالة عناصر الجيش الذين يفتن تورطهم في جرائم التطرف، فيما يسمح مشروع القانون بطرد الجنود بسرعة إذا كان وجودهم المستمر "سبباً بشكل خطير النظام العسكري أو سمعة الجيش" ويشمل القانون الذين خدموا في الجيش لمدة تقل عن 8 سنوات.

ألمانيا تتحرى عن ميولات يمينية متطرفة لدى عناصر الشرطة

اليمينية المتطرفة في شرطة ولاية شمال الراين - ويستفاليا، مؤكدا أنه سيبدأ كافة الجهود "لإبعاد هؤلاء الأفراد عن الخدمة".

وأفادت دراسة استقصائية أجريت في أغسطس الماضي وشملت وزارات الداخلية في ألمانيا، بأنه تم الإبلاغ عن 40 حالة جديدة على الأقل من حالات التطرف المشتبه بها داخل الشرطة الألمانية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات خلال النصف الأول من العام. وتتعلق معظم الحالات بانتمية يمينية متطرفة، داخل سلك الشرطة الذي يشغل حوالي 300 ألف شخص.

وحتى الآن، تم تسجيل معظم الحالات من قبل وزارة الداخلية في ولاية هيس، حيث يخضع ما مجموعه 17 شرطي الآن لتحقيق جنائي. واكتشفت شرطة ولاية ساكسونيا ست حالات مشتبه بها لأنشطة تطرف يميني، بين يناير ويونيو الماضيين. وأبلغت ولاية ساكسونيا عن خمسة من رجال الشرطة للاشتباه في تطرفهم. وفي بادن فورتمبيرج، تم البدء في ثلاثة إجراءات تاديبية بسبب الاشتباه في سلوك متطرف ضد رجال شرطة في نفس الإطار الزمني، حسب وزارة الداخلية. وأعيد أحدهم، رغم ذلك، إلى وضعه السابق، لعدم إثبات الشبهة. كما تم اكتشاف حالتين تطرف يميني لدى شرطة براندنبورج. وفي هامبورج

تم إيقافهم جميعا عن العمل والبدء في إجراءات تاديبية ضد 15 منهم، كما أنه من المنتظر تسريح 14 شرطيا من الخدمة.

وأكد رويل أنه تم عبر مجموعات الدردشة الخمس تداول 126 صورة، من بينها صور لأدولف هتلر، إلى جانب صورة تخيلية للاجئ داخل غرفة غاز. ويرجع الوزير أن هذه المجموعات تم تأسيسها في الفترة بين عام 2013 ومايو 2015 على أقصى تقدير. وأعلن رويل عن تعيين مفوض خاص لمكافحة التوجهات

دوسلدورف (ألمانيا) - كشفت السلطات الألمانية الأربعاء، عن مجموعة من رجال الشرطة في ولاية شمال الراين - ويستفاليا مشتبه في اشتراكهم في خمس مجموعات دردشة يمينية متطرفة على الأقل، في وقت يؤرق فيه تنامي ارتباط الأمنيين والعسكريين بجماعات متطرفة الساسة الألمان. وذكر وزير الداخلية المحلي في الولاية الواقعة غربي ألمانيا، هيربرت رويل أن 29 شرطيا وشرطيا مشتركون في هذه المجموعات، مشيرا إلى أنه

وقبل أسبوع من تقديم تعديل منتظر لسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة، قالت فون دير لاين "يمكنني أن أعلن أننا سنلغي إجراء دبلن ونستبدله بنظام أوروبي جديد لإدارة الهجرة.. ستكون هناك آلية جديدة قوية للتضامن". ويعد زيادة قصوى في عدد طلبات اللجوء التي بلغت 1.26 مليون في 2015، تراجع عدد المهاجرين الواصلين إلى السواحل الأوروبية بشكل ملحوظ. لكن الأوروبيين لا يزالون يتفكرون أمام إصلاح نظام دبلن، لتفادي أن تظل الدول التي تشكل محطات الوصول الأولى تتحمل عبء الهجرة دون تكافل الدول الباقية.

ولا تزال الحكومات الأوروبية تسعى إلى التوافق على نظام جديد للهجرة، بدل نظام دبلن القائم الآن، لتجنب المساومة والاتهامات المتبادلة في كل مرة يتجه فيها قارب شمالا، حاملا مهاجرين إلى أوروبا بحثا عن لجوء. وفي الوقت الحاضر، ينص نظام دبلن على أنه يجب



التطرف يتسلل لسلك إنفاذ القانون